الفصل الثاني
في بيان الاسم والمسمى والتسمية

وهذا مما يزل أكثر الفِرق عن الحق فيه، فإن منهم من قال: الاسم هو المسمى[1]، ومنهم من قال: هو التسمية، ومنهم من قال: قد يكون هو

(1) يقول ابن جني: إذ كان الاسم دليل المعنى وجارياً في أكثر الاستعمال مجراه حتَّى دعا ذاك قوماً إلى أن زعموا أن الاسم هو المسمَّى. وذكر ابن جني في باب في إضافة الاسم إلى المسمَّى والمسمَّى إلى الاسم:
هذا موضع كان يعتاده أبو علي رَحِمَهُ اللَّهُ كثيراً ويألفه ويأنق له ويرتاح لاستعماله. وفيه دليل نحويّ غير مدفوع يدلّ على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمّى. ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه؛ فإن قيل: ولم لم يضف الشيء إلى نفسه؟
قيل: لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص والشيء إنما يعرّفه غيره لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبداً أن يعرف بغيره لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة وموجودة غير مفتقَدة. ولو كانت نفسه هي المعرِّفة له أيضا لما احتاج إلى إضافته إليها لأنه ليس فيها إلا ما فيه فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها. فلهذا لم يأت عنهم نحو هذا غلامه ومررت بصاحبه والمظهر هو المضمر المضاف إليه. هذا مع فساده في المعنى لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ولا صاحبها. [انظر: الخصائص لابن جني (2/ 188) و(3/ 24)].
والاسم في اللغة: مشتق من السمو وهو الرفعة. أو من السما التي توضع على الشيء تعرف به. ويقال: أصل اسم (سمو) بكسر السين وهو من العلو؛ لأنه تنويه ودلالة على المعنى، ويمكن الجمع بين الأصلين في تعريفه بأنه: ما يكون علامة للشيء، ودليل يرفعه إلى الذهن. وعرف بأنه: كل كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مجردة عن الاقتران بأحد الأزمان. [انظر: لسان العرب مادة (سما) (3/ 2109، 2110)، ومعجم مقاييس اللغة (سمو) (3/ 98، 99)، والكليات للعكبري (83، 84).

المسمى كقولنا: الله، وقد يكون غير المسمى كقولنا: خالق ورازق، وقد يكون لا المسمى ولا غيره كقولنا: عالم وقادر.

والكشف فيها ببيان كل واحد منها، أولاً ببيان قولنا: هو هو.

ثانياً: فنقول في بيان الاسم أن للأشياء وجوداً في الخارج وفي الذهن وفي اللفظ وفي الكتابة، فالأول هو الوجود الحقيقي، والثاني هو العلمي، والثالث هو اللفظي، والرابع هو الكتابي، وإنه يدل على اللفظي، واللفظي على الذهني، والذهني على الخارجي، فإذن الكتابة واللفظ والعلم والمعلوم أمور أربعة متباينة لكنها متطابقة متوازية.

وكيف لا تكون متباينة وقد لحق لكل واحد منها ما لا يلحق لغيره، فإن الإنسان مثلاً من حيث أنه موجود في اللسان يلحقه إنه عربي وعجمي، وإنه يختلف باختلاف الأمم على خلاف ذلك.

إذا عرفت هذا فانظر فإن اللفظ - أي لفظ - كان من الألفاظ المستعملة عبارة عن الحروف المقطعة الموضوعة للدلالة على شيء ما من الأشياء، فالاسم يرجع إلى هذا اللفظ، وهو لفظ موضوع وضعاً أولاً.

حتى إذا قيل: ما الاسم؟

فيقال: اللفظ الموضوع للدلالة على الشيء، وربما يضاف إلى ذلك ما يميزه عن غيره من الفعل والحرف بالاصطلاح، وليس الغرض هنا تعريف الاسم، بل الغرض إنه هو الذي في المرتبة الثالثة من المراتب المذكورة، وهو الذي في اللسان دون الذي في الأعيان والأذهان.

ولما كان الاسم هو اللفظ الموضوع للدلالة، فلابد من أن يكون له واضع وهو المسمِّى، وموضوع له وهو المسمًّى، ووضع وهو التسمية، فهذا يجري مجرى العلم والمعلِّم والمعلَّم والتعليم.

ولا خفاء في أن هذه الأربعة أسماء متباينة تدل على أشياء متخالفة لا يمكن أن يحكم على البعض منها بأنه هو البعض الآخر، ولا يفهم هذا إلا

بمعرفة قولنا: هو هو، فإنه يطلق على وجوه مختلفة منها أن يقال للأسد: هو الليث، وللصارم: هو السيف، ولزيد مثلاً: هو الإنسان، أو هو ابن فلان.

ولا يمكن أن يقال: الاسم هو المسمى على الوجه الأول، فإنه غيره لما مر من قبل أن المفهوم من هذا غير المفهوم من ذلك، ولأنه إذا سئل عنه فيقال: ما هو بخلاف المسمى، فإنه إذا سئل عنه فيقال: ما هو؟ تارة، ومن هو؟ أخرى.

وأيضاً إنه يتبدل بالنقل دون المسمى، وكذلك لا يمكن على الوجه الثاني، فإن المسمى لا يدخل على الاسم كما يدخل السيف في الصارم، فالصارم سيف بحسب الصفة وليس الاسم هو المسمى بحسب الصفة، ولا يمكن على الوجه الثالث أيضاً، فإنه لا يكون فرداً من أفراد المسمى، وعلى الوجه الرابع كذلك فإنه لا يتولد منه.

وكما لا يمكن أن يكون هو المسمى بالوجوه المذكورة فكذلك لا يمكن بأن يكون هو التسمية، وعلى هذا في الغير، فإن الصفة غير الموصوف لا محالة، فلا يمكن أن يقال: لا هو ولا غيره بوجه واحد، فالشيء لا يوصف بوصف كونه عالماً مثلاً إلا أن يكون ذلك الوصف زائداً عليه، وكيف لا وقد فُهم من العالَم ما يعم هذا الشيء وغيره، ولا يفهم من هذا الشيء وغيره.

وبالجملة قولنا للشيء: إنه كذا، مما يقتضي المغايرة بين الأول والثاني من هذا المجموع، فإنه لا يمكن أن يحكم بالشيء على نفسه، فلا يقال: الجسم جسم، أو السواد سواد.

ولقائل أن يقول: كيف هو؟ وقد سئل عن الخمر مثلاً بأنه ما هو؟

فيقال: هو العقَّار.

فنقول: ذلك لا يصح إلا باعتبار أن المفهوم من هذا اللفظ غير المفهوم من ذلك، ولا يستراب في أن الشيء الواحد من حيث أنه مفهوم ذلك شيء آخر وهذا ظاهر.